فلا يجوز فيه التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبره بعضهم او الكلم
قوله اذ هو بسحته قبل الثاني او هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم
قابل والمانع مرتفع قوله وهي تنازعه انما تحسب المحسن بتوجيهان اليه وقوله تخصوصا وعمو
ظهر في البعض وانما قلنا بالعموم لدخول فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
ولا يخفى ان ذلك لتوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب القصد والسابق على التحقق يتبين
اذ لا نزاع بالفعل ما لم يتحقق الفعلين لوجدان كل منهما معمولا ولا حال التصور الذي هو مبدأ
التحقق قوله ويصح انه يكون معمولا لكل منهما وقوله عرفي ذلك الموضع اي لا بأس من حيث انه واقع في ذلك
الموضع ان يكون معمولا لكل منهما لتصور التنازع ولا يخفى ان منطلقا في حسبني حينئذ منطلقان
الزيدان منطلقا لا يأبى عن وقوعه معمولا للفعل الثاني بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الاول
والتخالف بين الضميرين وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يأبى
عن وقوعه معمولا لغيره ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره اي استتاره
كاستتار الضمير هكذا قالوه وفيه ان الفاعل هو الشكم وهو لا يستتر الا في نعم ولكان بدل انا
هو وكان الواجب الاتيان بالضمير الغايب لكان الامر كذلك فالاولى ان يقال لا يكون
الاضمار الا بطريق الاتصال فلان الضمير المنفصل لا يتصل الا بعامل لا يتعلق به غيره كما سيجيء لو لا الاستغناء
ولا جزء له وانما بطريق الانفصال فلانه في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين الذين هو الفاعل
احد العاملين الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يطرد الالغاء الا بالحذف او
بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا
متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضربني الا انت وما اكرمك الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة
القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ومراده المصنف بالتنازع لما
لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه مخالف لما يقتضيه الاصل السابق على رأي
البصرية فاحتيج الى الاستثناء وهو اقعد على رأي الكوفية فيكون من تفاريع الاصل السابق
واما ذكره اقتضاء المفعول فلتتميم البحث قوله فلهذا خصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم كلا
الظاهر الواقع بعد الاحكم المفضل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد جواز القطع بالاسم
قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب بانا نذكر المهملة
لا لكلية نحصة المهملة على تقدير اطلاق الاسم قوله واما على نصب غيرها فلا يمكن قطعه لان
طريق القطع عندهم الى قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في نحو قام ما ضربت
وما اكرم الا انا والا زيد متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه صفعا فانه من باب التنازع
لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك ولذا الكوفيون اذا اهملت متروكة قوله فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ
انه جزاء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وح يكون لجزاء قوله فان اهملت او المقدار الذي

جاز اعمال كل منهما او تخيارا كما في بعض النسخ قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور لانه
تنازع قطعا هو واحدا كما يدل عليه افراد الظاهر وتذكيره ايضا قوله لتخالفين حال والعامل فيه معنى
نصل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الى التنازع الفعلين المدلول عليه قوله
واذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيدا ياني ان
العامل فيه معنى فعل وهي تومي قوله لقربه اي لقرب الطالب الى المطلوب وعدم لزوم الفصل
بالاجنبي ودرود الاستعمال الشايع عليه ان قلت اذا كان القرب من محاسن كان ينبغي ان يوثر
بجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله ان اتيتني لاكرمنك قلنا
القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبتهما
لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اعلم
ان الغرض من التمثيل ان كان نحصر اني رفع الالتباس وازالة الغيرة كما في ضمير الشان فيجيء
نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع لاضمار قبل الذكر لان المفسر لذلك المضمر ليس في كونه مرجعا وان تأخر
متخر انيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك مما تقدم من رتبة وان كان في العمدة لان
المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا تزد الغيرة به وتسهم من جوز في العمدة كالخبر فيه فالاولى ان يقال
الفاعل امتنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله
وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول في نحو حسبني وحسبته اياه منطلقين
الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية قوله ودون الحذف ظرف للاضمرت قوله لانه لا يجوز
حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر
والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا في نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم ودونا عامل عند
سيبويه وفي نحو اضربن واكرمن القوم بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء
الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة فعله المسند الى ضميره
الافظا والاقدرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لان باب حذفه نادر والحذف
في باب التنازع لوجود المحذوف نسيا ومنسيا لان الحذوف في باب التنازع لوجود كذلك لازم ان يكون
المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء
المفعول ولزوم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي
اما عن مثل ما ضرب واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى وذيته ومن توجيه بزيد فهو منهم
واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس عما ذهب اليه البصريون ورد بانه في زعم المفعول للزوم الجار
وكون فعله في صيغة ما لا يتم الا باسناد فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمير والكثرة يعضد الواو
والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزء من مسد الجمل قوله فخلافا للكسائي لحصل بخلاف قول
الاضمار قول الكسائي خلافا فاقوله وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله روي عنه

Copyright Hamdard University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)